أنباء سورية

جاويش أوغلو يتعهد بتطبيقها على كامل مناطق شمال سورية

«قسد» تنسحب من منبج بعد «خارطة الطريق» الأميركية ـ التركية

عواصم ـ وكالات: بدأت ملامح خارطة الطريق التي تم التوصل اليها بين أميركا وتركيا تظهر في مدينة منبج، حيث أعلنت «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تسيطر على قوات سورية الديموقراطية «قسد» سحب قواتها من منبج.

وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن اتفاق منبج، سيطبق على جميع مناطق سيطرة «قسد» شمالي شرقي البلاد.

وقال جاويش أوغلو خلال مؤتمر صحافي في مدينة أنطاليا التركية إنهم سيطبقون «خارطة الطريق» التي توصل اليها خلال اجتماعه بوزير الخارجية الأميركي بومبيو، في مدينة منبج على جميع المدن والبلدات الخضعة لسيطرة «قسد» في إشارة إلى محافظتي الحسكة والرقة إضافة إلى مدينة عين العرب «كوباني»، بعد انسحاب جميع مسلحي الأكراد من منبج.

وأشار الى أن موقف الولايات المتحدة سيتضح وقت البدء بتنفيذ هذا البند من الاتفاق، حيث ان عودة علاقتهم «المتدهورة» إلى وضعها الطبيعي مرتبط بتنفيذ «خارطة الطريق»، حسب وكالة «الأناضول» الرسمية.

وكشف أنه سيتم نزع سلاح «قسد» أثناء انسحابها من منبج، وستنتهي العملية بالتزامن مع انتهاء انسحاب عناصره.

وأكد على أنه لن يكون هناك دور لأي دولة ثالثة في «منبج» بما في ذلك فرنسا وبريطانيا وبلجيكا. وتابع «خطواتنا التي سنتخذها مهمة من أجل مستقبل سورية وفرصة لإعادة علاقاتنا المتدهورة مع الولايات المتحدة إلى مسارها، لذا يجب تنفيذ الخارطة بالكامل».

من جهتها، قالت وحدات حماية الشعب الكردية «ب ي د» السورية إن «مستشاريها العسكريين سيغادرون مدينة منبج». وأضافت في بيان أن قواتها انسحبت من منبج في نوفمبر 2016 لكن مستشاريها العسكريين ظلوا هناك لتقديم العون لمجلس منبج العسكري، الذي تبع قيادتها.

الأمم المتحدة تتهم النظام بمنع وصول المساعدات إلى 200 ألف من سكان الغوطة

وقالت الوحدات الكردية التي تعتبرها أنقرة منظمة «إرهابية» وتسعى لتأسس حكم ذاتي كردي على حدودها، إن الوحدات قررت سحب مستشاريها حاليا بعد «وصول مجلس منبج العسكري إلى الاكتفاء الذاتي». ولم يتطرق البيان إلى «خريطة الطريق» التركية ـ الأميركية التي لم تنشر تفاصيلها.

وقال «شرفان دوريش» المتحدث باسم مجلس منبج العسكري التابع لـ«قسد»، إنه لا علم للمجلس بأي اتفاقية بين تركيا والولايات المتحدة بخصوص منبج. وأكد خلال تصريحات لقناة «روسيا اليوم» أنه لم يتم إعلامهم بأي بنود من الاتفاقية، التي أعلن عنها جاويش أوغلو، مضيفا أنه لا يمكنه التعليق، في انتظار التأكد من هذه الاتفاقية وبنودها. لكن جاويش أوغلو أكد أن خارطة الطريق سيبدأ تطبيقها خلال نحو عشرة أيام، وقال إن بلاده «لم تتلق وعدا من واشنطن بتصنيف» وحدات حماية الشعب «تحت بند المنظمات الإرهابية».

وحذر الوزير التركي من مماطلة واشنطن في الضغط على «الإرهابيين» للانسحاب من منبج، قائلا: «خارطة الطريق بخصوص منبج التي لن تتجاوز 6 أشهر ولا نخفي أي شيء فالأمر يتعلق بالتوافق التركي ـ الأميركي، لكن إذا تراجع الطرف الأميركي فإن خارطة الطريق ستتعطل.. وسنطلق النار».

من جهة أخرى، قال مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إن النظام السوري لا يسمح بالوصول الإنساني لنحو 200 ألف مدني بقوا في الغوطة الشرقية بريف العاصمة دمشق.

وفي تصريح للأناضول، قال لوكوك: «لم نتمكن بعد من الوصول الإنساني لنحو 200 ألف مدني، بقوا في المنطقة التي سيطر عليها النظام بفعل الهجمات المكثفة والحصار وعمليات الإخلاء القسري».

ومستدركا، أن الأمم المتحدة «تمكنت آخر مرة، في 12 مايو الماضي، من إدخال قافلة مساعدات صغيرة إلى دوما، المدينة التي كانت ضحية مجزرة السلاح الكيميائي، في الغوطة الشرقية».

كما أشار لوكوك إلى أن النظام «لا يسمح بإدخال مساعدات إلى مناطق أخرى خارج الغوطة الشرقية». مؤكدا أن منظمته «مصرة على الوصول الإنساني لتلك المناطق رغم كافة مراوغات النظام».

في سياق آخر، أعلنت الولايات المتحدة أمس مقاطعة الاجتماع الأسبوعي لمؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح احتجاجا على تولي مندوب النظام الرئاسة الدورية للهيئة، معتبرة أن دمشق تستغل الأمر لمحاولة «تطبيع» نظامها.

وقال المندوب الأميركي لدى الهيئة التي تتخذ من جنيف مقرا لها روبرت وود في بيان «بناء على محاولات سورية المتكررة الأسبوع الماضي لاستخدام رئاستها لمؤتمر نزع السلاح لتطبيع النظام وسلوكه غير المقبول والخطير، لن نشارك في الجلسة» أمس.

أعضاؤها ينتمون للجبهة الشعبية

إسرائيل تفكك خلية «قيادتها من سورية» خططت لاستهداف نتنياهو وآخرين

عواصم ـ وكالات: كشف جهاز الأمن الداخلي في إسرائيل (الشين بيت) أمس أنه أوقف ثلاثة أشخاص كونوا خلية يقودها شخص من سورية كانت تخطط لشن هجمات ضد كبار مسؤولي إسرائيل، ومن بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس بلدية القدس نير بركان وآخرون.

ووفقا للمعلومات التي تم السماح بنشرها، فقد تم توقيف ثلاثة أشخاص ينتمون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على صلة بالقضية. وتم توجيه لوائح الاتهام لهم رسميا الأحد الماضي.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلي أنه تم توقيف أفراد الخلية خلال الأسابيع الماضية، وأن من بينهم شخصا يدعى محمد جمال رشدة من مخيم شعفاط في القدس الشرقية.

وأشارت إلى أنه «يحمل جنسية إسرائيلية، وخطط للقيام بهذه الاعتداءات، فضلا عن اعتداءات أخرى ضد مبان تابعة للقنصلية الأميركية، ووفد من ممثلين كنديين يقيمون في القدس بهدف تدريب عناصر أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية».

«العفو» تتهم «التحالف» بانتهاك القانون الدولي وإيقاع خسائر «فادحة» في سكان الرقة

عواصم ـ وكالات: دعت منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، إلى أن تقر بفداحة الخسائر في صفوف المدنيين، خلال عملية استعادة مدينة الرقة السورية من قبضة تنظيم داعش الإرهابي.

وذكرت المنظمة أن الهجمات التي شنها التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة ضد داعش، انتهكت القانون الدولي من خلال تعريض حياة المدنيين للخطر.

وقالت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان في تقرير لها إنه خلال حملة التحالف لاستعادة معقل التنظيم لم يتخذ ما يكفي من الإجراءات لحماية المدنيين أو يأخذ الاحتياطات اللازمة لتقليل الضرر الواقع بهم لأدنى حد. وجاء ذلك في تقرير عشية الذكرى السنوية الأولى للعملية العسكرية لقوات، لطرد داعش من مدينة الرقة، التي بدأت في 6 يونيو العام الماضي.

وأعد التقرير في ضوء زيارات باحثي المنظمة إلى 42 موقعا في مختلف أنحاء المدينة المدمرة تعرضت لضربات جوية شنتها قوات التحالف، ومقابلات مع 112 من السكان المدنيين الذين عانوا أهوال المذابح وفقدوا ذويهم.

وحمل التقرير عنوان «حرب الإبادة»: خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة، وأورد روايات مفصلة عن الأحداث، تثير شكوكا في إصرار التحالف على القول بأن قواته بذلت جهدا كافيا للحد من الأضرار في صفوف المدنيين.

ويعرض التقرير أربع حالات رمزية لعائلات من المدنيين تعرضت لأضرار جسيمة جراء القصف الجوي بلا توقف، فقد فقدت هذه العائلات 90 من الأقارب والجيران، وفقدت عائلة واحدة منها 39 من أفرادها، وقتل جميع هؤلاء تقريبا نتيجة ضربات جوية لقوات التحالف.

وعلى سبيل المثال، فقدت عائلة حشيش 17 من أفرادها، أغلبهم نساء وأطفال، على مدى أسبوعين في أغسطس2017، وذلك على الرغم من محاولات العائلة المتكررة للفرار من المدينة.

ولفت التقرير إلى أن غارة جوية شنتها قوات التحالف أدت إلى مقتل 9 من أفراد العائلة، وقتل 7 منهم وهم يحاولون الفرار عبر طريق كان تنظيم داعش قد لغمه، بينما قتل اثنان آخران بقذيفة هاون أطلقتها «قوات سوريا الديمقراطية».

أما حالة عائلة بدران فتعبر بصورة جلية عن مدى تردي الوضع بالنسبة للمدنيين الذين تقطعت بهم السبل في الرقة.

فعلى مدى عدة أسابيع، قتل 39 من أفراد العائلة، في 4 ضربات جوية منفصلة شنها التحالف، بينما كانوا يتنقلون من مكان إلى آخر داخل المدينة، في محاولة مستميتة للابتعاد عن خطوط القتال التي تتغير بسرعة، وفق ما أورده التقرير.

أنباء لبنانية

قد يمهد لمعارضة سياسية من داخل وخارج الحكومة

تحالف قواتي اشتراكي كتائبي بوجه مرسوم «التجنيس»

بيروت ـ عمر حبنجر

يمكن حسبان هذا الأسبوع اللبناني سياسيا، على ازمة مرسوم التجنيس، كما على طعون المرشحين الخاسرين، بنتائج الانتخابات النيابية.

على ان يكون الاسبوع المقبل فاتحة الاتصالات العلنية والمباشرة، المتعلقة بتشكيل الحكومة.

المدافعون عن مرسوم التجنيس المريب كما يصفه معارضوه، اختاروا الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع، وأولى موجات هجومهم تمثلت بربط الاعتراض على المرسوم بالحصص الوزارية.

في حين يؤكد معارضوه، أن معارضتهم مرتبطة بشكل اصدار المرسوم ومضمونه، فهو بالشكل مرر تسللا وعلى رؤوس الأصابع، وبالمضمون تضمن أسماء شخصيات سورية باحثة عن مفر من العقوبات حتى ان رئيس المجلس النيابي نبيه بري اكد انه علم بأمره من وسائل الاعلام.

واكتفى بعرض الأسماء، كما يقول وزير الداخلية نهاد المشنوق على دائرة «النشرة» في قوى الأمن الداخلي، التي تبين ما إذا كان صاحب العلاقة محكوما أو لا حكم عليه، وعلى مؤسسات امنية اخرى، ليست ذات صلاحية حصرية كالأمن العام، الذي اعيد إليه المرسوم بطلب من الرئيس ميشال عون ليجري عليه عملية «استثبات مؤخر».

في حين وصف رئيس الحكومة الذي حمل المرسوم توقيعه ايضا قرار الرئيس عون بـ «التريث» وليس بالتعليق أو بالتجميد، داعيا المعترضين إلى مراجعة القضاء، متحديا إثبات قبض أموال ورشاوى أو سواها من الاتهامات.

أما الوزير جبران باسيل، المزعوم أنه أبو المرسوم وأمه، فقد نفى علاقة وزارة الخارجية به، ووصف ما يقال حوله، بافتراءات سياسية وإعلامية معروفة المصادر والتوجهات وغايتها الهجوم على صاحب العهد.

لكن القوى السياسية، التي تقود حملة الطعن بالمرسوم والتي امتنع وزير الداخلية عن تسليم نسخة عنه إلى نوابها قبل استشارة هيئة القضايا في وزارة العدل، اعتبرت في عدم تسليمها نسخة طبق الأصل عن المرسوم محاولة لتمريره خلسة واجتمع ممثلوها القانونيون في مقر حزب الكتائب اللبنانية في بيروت ظهر امس، بعد اتصالات اجراها رئيس الكتائب سامي الجميل مع كل من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ورئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع، حيث أعلن الجميل عن التنسيق معا بمواجهة المرسوم قضائيا، سواء توافرت لهم نسخة عنه أم لم تتوافر.

ولاحظت أوساط سياسية أن تحالف الأحزاب الثلاثة ضد مرسوم التجنيس قد يحولهم إلى جبهة معارضة فعالة حتى لو دخل بعضهم الحكومة.

ويقول رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن مرسوم التجنيس: يبدو ان اشباحا تسللت وانتحلت صفة الذين وقعوا المرسوم، ولست أدري ما اذا كانت الأجهزة الأمنية كافة تستطيع معرفة مصدر الاشباح».

وثمة من يسأل ما إذا كان «التريث» في موضوع مرسوم التجنيس مرتبطا بإنجاز تحقيقات الأمن العام فيه، أو رهانا على أن يطويه النسيان، بما فيه من أسماء تخشى التعرض لنور الشمس.

وعلى أي حال الانطباع في بيروت، أن من لا يغمره دخان الطعون النيابية المتلاحقة ضد الانتخابات، لا يمكن أن يقوى على الصمود بوجه ضبابية تشكيل الحكومة التي ستشغل الكبير والصغير اعتبارا من مطلع الاسبوع المقبل، والتي نشطت الاتصالات بشأنها على خطين خط الرئيس الحريري العائد من السعودية التي توجه اليها جنبلاط.

وخط الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الذي تحول الى نقطة تواصل في هذا الشأن.

ويبدو أن فيصل كرامي سيعود الى وزارة الشباب والرياضة التي شغلها سابقا، بتزكية من حزب الله والرئيس نبيه بري وموافقة الرئيس سعد الحريري، المطالب بتوزير نائب سني آخر من خارج كتلته (المستقبل) في طرابلس، مع عرض من الرئيس نجيب ميقاتي، الذي رشحه لرئاسة الحكومة، بأن يختار وزيرا من كتلته الرباعية، التي تضم اليه ثلاثة نواب من غير السنة، وهم: جان عبيد (ماروني) ونقولا نحاس (ارثوذكس) وعلي درويش (علوي...).

لكن عقدة العقد، توزير النائب الدرزي طلال أرسلان المدعوم من حزب الله ومن حلفاء دمشق والموعود بتسلم حقيبة وزارة الدفاع التي كانت بيد والده الأمير مجيد أرسلان في زمن الاستقلال وما بعده بقليل.

إلا أن جنبلاط أبلغ السيد نصرالله، والرئيس عون، بأنه صاحب الاكثرية النيابية الدرزية المطلقة، وانه لو لم يترك لأرسلان موقعا في عاليه لما عرف النيابية، وبالتالي فإنه قد يتقبل توزيره في حالة واحدة، ألا وهي تسليم مرافقه أمين السوقي، قاتل عضو الحزب التقدمي الاشتراكي في مدينة الشويفات.

رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري مستقبلا وفدا من مجلس الاعمال اللبناني ـ السعودي في بيت الوسط (محمود الطويل)

جنبلاط يتحدث عن أشباح وقعت المرسوم المريب ويشترط لتوزير أرسلان تسليمه مرتكب جريمة الشويفات

ولادة الحكومة رهن بشهية المستوزرين وتلبد المناخات الإقليمية

عون: إجراءات لإعادة الاستقرار إلى بعلبك

بيروت ـ داود رمال

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن الفلتان الأمني الذي تشهده منطقة بعلبك لن يستمر، وأن إجراءات وتدابير أمنية ستتخذ لإعادة الأمن والاستقرار إلى المدينة التي ستبقى «مدينة الشمس» والمعلم الأثري والحضاري الأبرز في لبنان.

وخلال استقباله وفدا بقاعيا، دعا عون أبناء المنطقة إلى التعاون اكثر مع الأجهزة الأمنية وإرشادها إلى مرتكبي الاعتداءات والسرقات الذين يستهدفون امن المنطقة وسلامة أبنائها، مؤكدا أن المجلس الأعلى للدفاع الذي التأم برئاسته قبل أسبوعين طلب من القوى الأمنية التشديد في ملاحقة المتهمين بالأعمال المخلة بالأمن، وثمة إجراءات إضافية ستعتمد خلال فترة المهرجانات الدولية التي ستقام في قلعة بعلبك الأثرية.

الصراع بين التيار والقوات أبعد من «حكومة وحصص»

«تفاهم معراب» في «غرفة العناية الفائقة»

ما كادت الانتخابات تنتهي معلنة انطلاقة «مرحلة الأقوياء» (تكتل «لبنان القوي» و«الجمهورية القوية») على الساحة المسيحية، وما كاد ملف الحكومة الجديدة يفتح، حتى تبددت أجواء الارتياح و«الفرح»، أو على الأقل شابتها أجواء قلق وحذر بسبب ما بدا من «خلاف قوي» انفجر مرة واحدة بين الطرفين ولكن لم يكن من دون مقدمات وتراكمات. هذا الخلاف الذي انطلق من مجلس النواب وجولة أولى دارت حول موقع نائب رئيس المجلس، يتركز في الحكومة وبضراوة، وحيث تتطلع القوات الى تحسين كتلتها الوزارية كما ونوعا بما يتناسب مع حجمها الشعبي والنيابي الجديد، فيما يرفض الوزير جبران باسيل مثل هذا الأمر، معتبرا أن حصة «القوات» في الحكومة السابقة كانت مضخمة وأن حصولها على موقع نائب رئيس الحكومة تم بناء على رغبة وقرار رئيس الجمهورية. وفيما تتحسب القوات لمحاولات تطويق وإقصاء ومنعها من ترجمة انتصارها الانتخابي حكوميا، ولسياسة «إحراج للإخراج»، بمعنى أن تقبل ما يعرض عليها أو أن ترفضه وتنتقل الى المعارضة، فإن هذا المنحى تدحضه الوقائع التي تدل على أن وجود القوات في الحكومة بات مطلبا أساسيا عند الخصوم قبل الحلفاء، وأن رئيسي الجمهورية والحكومة حريصان على حكومة وحدة وطنية لا تستثني أحدا.

يُنظر الى «العقدة المسيحية» على أنها العقدة الأبرز التي تعترض سبيل الحكومة وتؤخر تأليفها، ولكن سيصار عاجلا أم آجلا الى إيجاد حل لهذه العقدة وعلى قاعدة أن تكون للقوات حصة وزارية وازنة (4 وزارات مع اثنتين أساسيتين)، وست وزارات لتكتل «لبنان القوي» (ضمنا الطاشناق) وثلاث وزارات لرئيس الجمهورية ووزارتان لكل من «المردة» والكتائب... ولكن الصراع المتجدد بين القوات والتيار لا ينتهي مع انتهاء عملية تشكيل الحكومة، وإنما مرشح للاستمرار لأنه أبعد وأعمق من صراع أحجام وحصص في الحكومة، وإنما هو صراع على المرحلة المقبلة التي تشكل الحكومة محورها ومركز الصراع فيها. إنه صراع خيارات سياسية، صراع على مستقبل الوضع والزعامة، وعلى رئاسة الجمهورية المقبلة. ولا مجال هنا للمقارنة بين ثنائية شيعية راسخة منذ عقدين، وثنائية مسيحية ولدت منذ سنتين بدءا من «اتفاق معراب» وصولا الى الانتخابات النيابية.

الصراع السياسي في الانتخابات وعلى الحكومة أمر طبيعي ومألوف وجزء من قواعد اللعبة ومكوناتها. ولكن ما يثير القلق عند المسيحيين أو غالبيتهم العظمى، أن الصراع يتجاوز حدوده وبدأ يلامس الخط الأحمر معلنا عودة الوضع المسيحي الى ما قبل اتفاق معراب الذي هو أولا اتفاق المصالحة المسيحية الذي وضع حدا لسنوات من القطيعة والخصومة وأجواء الحقد والكراهية، وشكل إنجازا مهما نقل الوضع المسيحي من ضفة الإحباط والمراوحة الى ضفة استعادة الثقة والدور والموقع، وأعطى ثمارا سريعة في وصول «الرئيس القوي» الى رئاسة الجمهورية وانبثاق كتلتين قويتين عن المجلس النيابي الجديد.

ما يجري منذ ما بعد الانتخابات من حملات وأزمة ثقة وتسرب التوتر السياسي الى مواقع التواصل والجامعات وانقطاع التواصل المباشر، يفيد بأن تفاهم معراب يحتضر وموجود الآن في غرفة العناية الفائقة. وإذا كان ثمة من فرصة لإنقاذه مازالت متوافرة، فإنها تفرض تغييرا في آليات العلاقة وأقنية التواصل والاتصال بعدما استنفدت «قناة كنعان الرياشي» وتجاوزتها الأحداث والأوضاع الجديدة بعد الانتخابات... وربما يتطلب الأمر تفاهما جديدا... إذا صح أن تفاهم معراب وقعه العماد ميشال عون عندما كان رئيسا للتيار الوطني الحر، وأنه انتهى مع نهاية الفصل الأول من العهد.